



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



التنسيق العملياتي المشترك لإدارة الأزمات في الإدارة المحلية الجزائرية -دراسة ميدانية بولاية جيجل-

Joint operational coordination for crisis management in the Algerian local administration -A field study in the state of Jijel-

فريدة بوكري¹

¹ جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 02، المخبر المتعدد التخصصات في العلوم الانسانية والاجتماعية التطبيقية من أجل التنمية، الجزائر.

Key words:

joint operational coordination

Crisis

Crisis management

Institutional

Communication

Local Administration.

Abstract

Many researchers and specialists in the field of disaster and crisis management have been interested in its various manifestations and classifications, defining its theoretical and field approach, and its existence within the competence of the institution exclusively, or in specific overlapping, coordination and participatory, whether at the legal, administrative or organizational level, or even at the societal level, everyone works for the success of the management The crisis and the way out with the least losses and with effective strategic planning in advance, but many factors occurred that may weaken the plan and disrupt the existence of the basics of strategic planning. Especially if we link it to the rapid increase of the crisis and the different forms and times of its occurrence, in addition to the presence of the element of surprise in many of them, which generates pressure and overlap in sectors and powers, and this requires greater control of time, and showing readiness by actors with crises, whether they were administrators or aides To facilitate the work and success of the local administration in running its affairs and the success and even the development of its plans to converge high rates of success.

ملخص

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2023-08-09

القبول: 2024-05-29

الكلمات المفتاحية:

التنسيق العملياتي

المشترك

الأزمة

إدارة الأزمة

الاتصال المؤسستي

الإدارة المحلية.

اهتم العديد من الباحثين والمختصين في مجال إدارة الكوارث والأزمات بمختلف مظاهرها وتصنيفاتها وتحديد مقاربتها النظرية والميدانية، ووجودها ضمن اختصاص المؤسسة دون غيرها، أو في تداخل وتنسيق وتشاركية محددة سواء على المستوى القانوني الإداري أو التنظيمي، أو حتى على المستوى المجتمعي، يعمل الجميع لأجل انجاح ادرة الأزمة والخروج بأقل الخسائر وبتخطيط استراتيجي فعال مسبقا، ولكن تمت عوامل عديدة قد تضعف الخطة وتعطل وجود أساسيات التخطيط الاستراتيجي، فمن الواضح أن ثنائية ومتغير كل من الوقت وكيفية إدارته، وكذلك التكوين وما يتطلبه من تجديد له الأثر الواضح والمؤثر في عملية التخطيط وبناء الخطة الاستراتيجية، خاصة إذا ربطناه بالتزايد المتسارع للأزمة واختلاف أشكال وأزمنة حدوثها، ضف إلى ذلك وجود عنصر المفاجأة في العديد منها، ما يولد ضغطا وتداخلا في القطاعات والصلاحيات، وهذا ما يتطلب ضبطا أكبر للوقت، واطهار جانب الجاهزية من قبل الفاعلين مع الأزمات، كانوا إداريين أو أعوانا لتسهيل عمل ونجاح الإدارة المحلية في تسيير شؤونها ونجاح بل وتطوير خططها لتقارب النسب العالية في نجاحها.

1. مقدمة

التكامل بين مختلف المهام، إلى جانب توظيف الخبرات المناسبة أثناء العمل خاصة وقت الأزمات والتي تتطلب ضرورة التنسيق بين الأطراف المعنية بهدف توحيد الجهود واختيار الطرق والأليات المناسبة للعمل والتدخل لإدارة المواقف الطارئة، ومن بين التعاريف التي قدمت حول التنسيق نذكر ما يلي:

- "الترتيب المنظم والمتناغم للجهود البشرية من أجل المحافظة على توحيدها في مسارها نحو تحقيق الأهداف المشتركة للمؤسسة، بالإضافة إلى طبيعته في توفير الارتباط الوثيق والتآلف بين قدراتها الفنية والمالية في الزمان والمكان بحيث تحقق التوازن المطلوب الدائم في ما بينها على ضوء الخطط الموضوعية لذلك" (خليل، 2011، ص112)

هذا التعريف وضع التنسيق على المستوى النظري بتركيز على توضيح أهميته الفنية وضرورة تدعيم الجهود البشرية من أجل انجاح عملية التنسيق المشترك إزاء أي عمل أو طارئ يتطلب ذلك، أما من منطلق كونه وظيفة من الوظائف الإدارية فهو يعني تلك "الوظيفة الاجرائية التي تستهدف ربط الأنشطة المختلفة والمهام الموكلة للعاملين بعضهم ببعض، والموكلة للإدارات والأقسام والوحدات والمستويات الإدارية، وذلك بغرض إحلال قيم التعاون والتكامل والالتزان بين القطاعات المختلفة في التنظيم، والوحدات الداخلية في كل قطاع بدلا من التضارب أو التكرار المضيق للوقت والجهد والمال" (محمد علي، الفقي، 2007، ص161)، فعملية التنسيق لا بد أن كون على كل المستويات داخل المؤسسات بين الموظفين من خلال التعاون وتبادل الخبرات وكذلك بين القطاعات المختلفة داخل التنظيم، وهذا يوفر الوقت وتنجز المهام بأقل تكلفة.

2.2. الاتصال المؤسسي

يعرف الاتصال المؤسسي من منطلق كونه "عملية هادفة تتم بين طرفين أو أكثر لتبادل المعلومات والآراء والتأثير في المواقف والاتجاهات، فهو بهذا أداة تحليلية تفسيرية للسلوك البشري داخل المؤسسة، وهو يحدد إلى أبعد الحدود الأدوار التنظيمية المرتبطة بمناصب العمل، ويتم التفاعل بين الأفراد في إطار الهيكل التنظيمي الذي

يقتضي تبليغ الأوامر والتعليمات والمطالب إلى مختلف الجهات المعنية" (بلخيري، 2013، ص35)

في حين يركز روجرز في تحديده لمفهوم اتصال المؤسسة على توضيح أهميته ودوره في المؤسسة بقوله: "هو انتاج أو توفير أو تجميع للبيانات والمعلومات الضرورية لاستمرارية العملية الإدارية ونقلها وتبادلها أو اذاعتها، بحيث يمكن لل فرد أو الجماعة إحاطة الغير بأمور أو أخبار أو معلومات جديدة أو التأثير في سلوك الأفراد والجماعات، أو التغيير والتعديل في هذا السلوك أو توجيهه" (حجازي، 1992، ص19)

3.2. إدارة الأزمة: تعني الأزمة في معناها اللغوي "الضيق والشدة والقحط" (محمد، 2013، صفحة 18)

تتميز الحقبة الزمنية الأخيرة عن غيرها من الفترات بكثرة حدوث الكوارث والأزمات، وتعدد المخاطر في شتى المجالات، فمنها الطبيعية كالزلازل والفيضانات والاحتباس الحراري، ومنها ما يكون الانسان طرفا مؤثرا في حدوثها، بل وفي تفاقمها وارتفاع تكلفتها خسائرها وامتدادها لتتفرع عنها أزمات أخرى، والتي تدخل في خانة طويلة المدى، وتتطلب تسخير امكانيات بشرية ذات كفاءات عالية، وموارد مالية تصل ملايين الدولارات مع ضرورة توفر عامل التنسيق المشترك والذي لا يتأتى إلا بوجود إدارات ذات اتصال فعال، وامتلاكها لتكنولوجيا اتصال متطورة ومتحكم فيها لتوفير المعلومة بالدقة المطلوبة وفي الوقت المناسب، لتسهيل عملية اتخاذ القرار المناسب وضمان التأثير الايجابي، وهنا نشير إلى ضرورة التخطيط وبناء استراتيجية مشتركة ما بين المؤسسات ذات الصلة بإدارة الأزمة في مراحلها الثلاث قبل وأثناء وبعد حدوثها، واعطاء التنسيق المشترك بين كل الفاعلين في مجال التدخل للسيطرة على الأزمة الأهمية الكبيرة بغية النجاح في السيطرة على الأزمة والقضاء عليها.

وفي مناقشة مختلف الجوانب المتعلقة بموضوع المقال، والوصول إلى الكشف عن أهمية وضرورة التنسيق العملياتي المشترك في تسيير الأزمات على المستوى المحلي، وابرز مختلف الآليات والضوابط التي تستدعي وتتطلب التخطيط له بغية انجاح مخطط إدارة الأزمات ميدانيا تم طرح الاشكالية التالية: ما هو واقع التنسيق العملياتي المشترك لإدارة الأزمات في الإدارة المحلية الجزائرية؟

أما التساؤلات الفرعية فتمحوت حول ما يلي:

س01: فيما تتمثل الأطر التنظيمية لإدارة الأزمات على المستوى المحلي؟

س02: فيما تتمثل الجوانب الميدانية لإدارة الأزمات في الإدارة المحلية الجزائرية؟

وللكشف عن أهمية الموضوع في الميدان تم طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: يساهم التنسيق العملياتي المشترك بشكل فعال في ادارة الأزمات على مستوى الادارة المحلية الجزائرية

ف01: تساهم الأطر التنظيمية التي تنظم عملية إعداد مخططات التدخل على التحكم في الأزمات على المستوى المحلي

ف02: تعمل مقاييس التدخل ميدانيا على إدارة الأزمات في الادارة المحلية الجزائرية

2. مفاهيم الدراسة والمفاهيم ذات الصلة

1.2. تعريف التنسيق العملياتي: يعد التنسيق من بين أهم العمليات الإدارية التي تساهم في خلق الانسجام والتعاون وتحقيق

كما تعرف كذلك بأنها "حدث مفاجئ غير متوقع مما يؤدي إلى صعوبة التعامل معه، ثم البحث عن وسائل وطرق لإدارة هذا الموقف للتقليل من آثاره، ونتائجه السلبية (جلدة، 2011، ص21)

- تحديد وتقييم المخاطر والتهديدات المحتملة من خلال التحديد الكامل لكافة المخاطر والتهديدات المختلفة، والتي يمكن أن ترتبط بنشوب أزمات

- المعلومات والتقديرات الصحيحة اللازمة للخطة والتي تعد أهم عنصر لإعداد الخطة مع مراعاة أن تشمل هذه المعلومات نوعية تفصيلية ودقيقة

- ضمان وجود نظام اتصالي فعال مرتبط بالأزمة

- التنسيق والاستفادة من امكانيات وقدرات القطاعات المختلفة من خلال تصميم خطط مشتركة يتم فيها تحديد أليات التدخل وأسس القيادة وموارد ومعلومات الخطة وبرامج التدريب على الخطة

ومن خلال القيام بعملية التخطيط تعمل المنظمة على رسم خطة فعالة لإدارة الأزمات يتم تصميمها بواسطة فريق مدرب ومكوّن لهذا الغرض، "وهذه الخطة تكون عبارة عن وثيقة مكتوبة في شكل "لائحة" تحدد سياسة المنظمة تجاه التعامل مع أي نوع من الأزمات بالإضافة إلى كافة العناصر والإجراءات الخاصة بإدارة ومواجهة الأزمة" (ماهر، 2006، ص67)

فالتنسيق بين الأدوار ضروري لإحداث التوازن بين الوظائف وتحقيق الأهداف من خلال توضيح الرؤية حول معطيات ونوعية الأعمال والمهام المطلوب إنجازها، والقضاء على مختلف التناقضات الممكنة الحدوث في الأدوار، لأن هذا سينعكس سلبا على طريقة الأداء ويمهد لظهور عراقيل ومشاكل أخرى تأثر على المؤسسة.

4. مقاييس ومخططات التدخل لإدارة الأزمات

1.4. مخطط تنظيم المقاييس: يتكون مخطط تنظيم المقاييس أو الاسعافات من المقاييس، وعددها 14 مقياس حسب القانون رقم 04/20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 وتتمثل في ما يلي الجريدة الرسمية، 2004)

1.1.4. مقياس الاسعاف والانقاذ * module secours et sauvetage : رئيس المقياس هو مدير الحماية المدنية، مكلف بكل العمليات الضرورية من أجل حماية الأشخاص والممتلكات.

2.1.4. مقياس الأمن والنظام العام * module sécurité et ordre public : رئيس المقياس هو رئيس الأمن الولائي، قائد مجموعة الدرك الوطني، مكلف في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها ضمان أمن الأشخاص والممتلكات والحفاظة على النظام العمومي ومحاربة المخالفة داخل المنطقة المنكوبة، يقوم بتنظيم تنقل الأشخاص والممتلكات داخل المنطقة المنكوبة.

3.1.4. مقياس العلاج وحفظ الصحة * sains médicaux et maintenir module : رئيس المقياس هو مدير الصحة والسكان، مكلف بضمان كل العمليات المتعلقة بالصحة العمومية، وأخذ كل الاجراءات الوقائية من الأمراض والأوبئة ومراقبة المواد الغذائية ونظافة المحيط والنظافة

في حين تعرف إدارة الأزمة بسلسلة الاجراءات الهادفة إلى السيطرة على الأزمات والحد من تفاقمها حتى لا ينفلت زمامها، ويتم الحفاظ على مصالح المجتمع وحمايتها (strebels, 1991, p. 29)

كما عرفت أيضا بأنها "تقنية تستخدم لمواجهة الحالات الطارئة أو التخطيط والتعامل مع الحالات التي لا يمكن تجنبها، واجراء التحضيرات اللازمة المتنبئ بحدوثها بغرض التحكم في الاجراءات الضرورية لمنع حدوثها وتفايدها، أو تلطيف آثار حدوثها أو التحضير لها لمواجهةها" (الهزايمة، 2004، ص22)

ونقصد بإدارة الأزمة تلك العملية الإدارية المتعلقة بمعالجة المواقف الطارئة باستغلال المعلومات المتوفرة والامكانيات المتاحة المادية والبشرية لوضع مخططات استراتيجية يتم التدخل على أساسها بتطبيقها لمعالجتها والعمل على الحد من تطورها والتقليل من الآثار التي تخلفها.

□.□. الإدارة المحلية: كما تعني أيضا "توزيع الوظيفة الإدارية بين الأجهزة المركزية والمحلية بما من شأنه تمكين هذه الأخيرة من إدارة مرافقها في النطاق المرسوم قانونا" (شرف الدين، 2006، ص16)

"هي نظام يهتم بالتوزيع المحلي لاختصاصات كل وزارة من خلال فروعه في أقاليم الدولة المختلفة، وكل فرع في أي اقليم أصغر على مستوى الوحدات المحلية، وعمليات تقسيم المسؤوليات بين المستويات الثلاث-المركزي والاقليمي والمحلي- هي ما تسمى عادة بالإدارة

المحلية والهدف هنا هو تسهيل توفير الخدمات وتقديمها إلى المواطنين" (بن حبتون، 2009، ص253)

3. التنسيق العملياتي المشترك وتسيير الأزمات في الإدارة المحلية يحقق التعاون المشترك بين القطاعات المختلفة في مجال مواجهة وتسيير الأزمات لمامهم بكل الايجابيات التي يحققها التخطيط المسبق لمواجهة هذه المواقف، كما يساهم الدعم بالإمكانيات المادية والبشرية واستغلال التكنولوجيا الحديثة من التحكم والسيطرة على كل موقف أزموي ممكن أن يحدث، "كما أن التنسيق بين أجهزة الدولة يعتبر من الأسس الرئيسية لنجاح خطة التصدي للأزمات، وتوفير المعلومات الصحيحة عن الموقف وضمان عدم التعارض والتداخل والازدواجية أثناء التنفيذ بما يحقق الهدف من الخطة بأقل موارد ممكنة وبأفضل أسلوب للأداء" (سيد فهمي، 2011، ص110) ان التنسيق التنظيمي لإدارة الأزمات يعتمد على مجموعة من الأسس العلمية التي تتمثل في: (مهنا، 2004، ص281)

المعطيات التي تسمح

بتقييم الخسائر، إحصاء المنكوبين وتقدير المبلغ المالي لعمليات الاسعاف، كما يقترح العمليات والوسائل المادية اللازمة لاستعادة النشاط في المنطقة المنكوبة يحرر تحت سلطة الوالي التقرير العام لإرساله إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية.

أما حسب الدليل الصادر عن وزارة الداخلية المؤرخ في 19 جانفي 2022 فقد تم استحداث توزيعات جديدة تتماشى والتطورات الحاصلة على المستوى التنظيمي والهيكلية في الإدارة الجزائرية، وكذلك على مستوى التطور والتعامل الميداني مع مختلف الأزمات، والاستفادة من الخبرات السابقة في إدارتها، وحتى الاطلاع على الخبرات الأجنبية كون العديد من الأزمات فيها من التداخلات ما يسمح بتطبيق الجزء الأكبر من الخطة، والجدول التالي يوضح طبيعة الكارثة والأزمة ونوع المقاييس المعنية بالتدخل في حال حدوثها (أنظر الملحق رقم 02 يوضح طبيعة الكارثة

5. تصنيف المخاطر بين الرؤية التنظيمية ومخططات التدخل

حتى يمكن تسيير أي أزمة تحدث على أكمل وجه يتطلب ذلك توفر مجموعة من الشروط والآليات التي تساعد على تسيير وإدارة الأزمات بفاعلية تامة وبأخف الأضرار والخسائر، فتنظيم مخططات عملياتية واقعية أصبح حتمي من أجل وضع قواعد الوقاية الاستباقية لحالات حدوث الكوارث والأزمات، وفي هذا العنصر نتطرق لمخططات التدخل على اختلافها مع التعرض لأهم آليات انجازها وتصميمها

1.5. تصنيف المخاطر: أوضحت المادة العاشرة المخاطر وهي: (الجريدة الرسمية، 2004، ص16)

- الزلازل والأخطار الجيولوجية-

- الفيضانات الأخطار المناخية

- حرائق الغابات

- الأخطار الصناعية والطاقوية

- الأخطار الإشعاعية والنووية

- الأخطار المتصلة بصحة الانسان

- الأخطار المتصلة بصحة الحيوان والنبات

- أشكال التلوث الجوي أو الأرضي أو البحري أو المائي

- الكوارث المترتبة على التجمعات البشرية الكبيرة

- مجال الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث

2.5. تسيير الكوارث: في نفس القانون جاءت المادة 50 منه لتوضح أن المنظومة الوطنية لتسيير الكوارث تتشكل مما يأتي: (الجريدة الرسمية، 2004، ص21)

الفردية والجماعية، وكذلك التحولات الصحية.

4.1.4. مقياس الخبرات والارشادات* module expertises et conseils : مدير المقياس هو مدير التنظيم الشؤون العامة، مكلف بإعطاء آراء تقنية في الوسائل محددة ويوضح قرارات مسؤول قيادة عملية الاسعافات.

5.1.4. مقياس المعدات والتجهيزات المختلفة* module matériel et équipement : مدير المقياس هو مدير الادارة المحلية، مكلف بتزويد جهاز الاسعافات بالوسائل المختلفة والتي ليست من صلاحيات المقياس.

6.1.4. مقياس المواصلات السلوكية واللاسلكية* module liaison et télécommunication : مدير المقياس هو مدير البريد والمواصلات، مكلف بتزويد جهاز تنظيم الاسعافات بوسائل الاتصال والمواصلات وتصليح الشبكة العمومية للبريد والمواصلات قدر الامكان.

7.1.4. مقياس الاعلام* module information : مدير المقياس رئيس ديوان الوالي، مكلف بضمان الاعلام في المنطقة المنكوبة، يحرر البيانات الرسمية من مركز القيادة العملي للمنطقة المنكوبة.

8.1.4. مقياس الاسكان المؤقت* module recasement provisoire : مدير المقياس هو مدير التعمير والبناء، مكلف بإيواء السكان المنكوبين، يثبت شروط استعادة البنايات المتأثرة بالكارثة.

9.1.4. مقياس التموين والتغذية والاسعافات العينية* module approvisionnement en alimentation et secours en nature : مدير المقياس هو مدير المنافسة الأسعار، مكلف بتقييم وتوفير الاحتياجات الغذائية للفرق المكونة لجهاز تنظيم الاسعافات، وكذلك سكان المنطقة المنكوبة.

10.1.4. مقياس النقل* module transport : مدير المقياس هو مدير النقل، مكلف بتدعيم جهاز الاسعافات بوسائل النقل المختلفة.

11.1.4. مقياس الري* module hydraulique : مدير المقياس هو مدير الري، مكلف بتموين المنطقة المنكوبة بالمياه الصالحة للشرب، وهذا يضمن بالتنسيق مع المصالح المعنية.

12.1.4. مقياس الأشغال العمومية* module travaux publics : مدير المقياس هو مدير الأشغال العمومية، مكلف بتدعيم جهاز الاسعافات بكل وسائل الأشغال العمومية.

13.1.4. مقياس الطاقة* module énergie : مدير المقياس مدير الطاقة والناجم، مكلف بضمان التزويد بالمواد الطاقوية لفائدة أجهزة الاسعافات والسكان.

14.1.4. مقياس التقييم الحصيلة* module évaluation et bilan : مدير المقياس هو مدير التخطيط وتهيئة المحيط، مكلف بالتنسيق مع مسؤولي المقاييس المعنية بجمع كل

حدوثه بفعل مخاطر طبيعية استثنائية أو بفعل نشاطات بشرية.

وتنظم مخططات تنظيم النجدة ويخطط لها حسب المراحل الثلاث الآتية:

- مرحلة الاستعجال أو المرحلة "الحمراء"

- مرحلة التقييم والمراقبة

- مرحلة التأهيل و/أو إعادة البناء

وبالنظر لكثرة حدوث الكوارث في الجزائر وما نتج عنها من أزمات أثرت على الأفراد وممتلكاتهم من جهة وعلى الدولة من جهة أخرى، من حيث التدخل والاستغاثة وتوفير أماكن الإيواء وإعادة التأهيل للمناطق المتضررة، حيث تم إنشاء المندوبية الوطنية للمخاطر الكبرى وتنظيمها وسيرها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11-194 المؤرخ في 22 ماي 2011 المتضمن مهام المندوبية الوطنية للمخاطر الكبرى وتنظيمها وسيرها، إذ تكلف المندوبية حسب المادة رقم 03 من المرسوم بتنسيق وتقييم النشاطات المباشرة في إطار النظام الوطني للوقاية من الأخطار الكبرى، وبهذه الصفة تكلف خصوصا بما يأتي:

- القيام لدى الإدارات المعنية بجمع المعلومات المتعلقة بالوقاية من الأخطار الكبرى لفائدة المتدخلين والسكان

- ترقية وتطوير الإعلام المرتبط بالوقاية من الأخطار الكبرى لفائدة المتدخلين والسكان

- تقييم وتنسيق الأعمال المباشرة في إطار النظام الوطني للوقاية من الأخطار الكبرى، وتقديم اقتراحات لتحسين فعاليتها

- المشاركة في برامج التعاون الجهوي والدولي ذات العلاقة بمهامها

- المساهمة في ترقية المعرفة العلمية والتقنية والتكوين في ميدان الأخطار الكبرى

المرحلة الثانية: كثرة حدوث الكوارث والأزمات حتم الانتباه لها والبحث والعمل على تجديد آليات التعامل معها وتوسيعها أكثر ولا يترك الأمر لوزارة الداخلية في إيجاد الطرق المناسبة لوضع مخططات تساعد على التدخل الفعال في حال وقوع كوارث، حيث تم اشراك كل الجهات على كل المستويات خاصة المحلي لوضع مخططات تدخل تتناسب ونوع الكوارث التي تحدث.

وقد جاء المرسوم التنفيذي رقم 19-59 المؤرخ في 02 فيفري 2019 يحدد كفاءات إعداد مخططات تنظيم النجدة وتسييرها، والذي أضاف توضيحات أكثر حول كفاءة إعداد هذا المخطط كما أعطى صلاحيات واسعة على المستوى

- التخطيط للنجدة والتدخلات

- التدابير الهيكلية للتكفل بالكوارث

إضافة إلى ما سبق هناك التدبير الهيكلية للتكفل بالكوارث وهذا ما نصت عليه المادة 63 وهي: (الجريدة الرسمية، 2004، ص23)

- تكوين الاحتياطات الاستراتيجية

- إقامة منظومة التكفل بالأضرار

- إقامة المؤسسات المتخصصة

أيضا جاء القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 والمتعلق بالبلدية وفي مادته 90 في حالة حدوث كارثة طبيعية أو تكنولوجية على إقليم البلدية يأمر رئيس المجلس الشعبي البلدي بتفعيل المخطط البلدي لتنظيم الإسعافات طبعا للتشريع والتنظيم المعمول بهما" (قانون البلدية، 2011، ص15)

6. المعالجة القانونية والتأطير التنظيمي لإدارة الأزمات في الجزائر

المرحلة الأولى: ميدانيا تم تنظيم طريقة عملية لتسيير الكوارث والأزمات التي تنتج عنها في الجزائر من خلال تحديد قواعد الوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار القوانين التي سنت لهذا الغرض:

- المرسوم رقم 85/231 المؤرخ في 25 أوت 1985 الذي يحدد شروط تنظيم التدخلات والإسعافات وتنفيذها عند وقوع الكوارث، كما يحدد كفاءات ذلك، حيث يقر في المادة رقم 03 على كل ولاية وبلدية ووحدة أن تعد مخططها الخاص لتنظيم التدخلات والإسعافات، وفي المادة رقم 08 تنص على أن تجرب مخططات تنظيم التدخلات والإسعافات الخاصة بالوحدة أو البلدية أو الولاية بانتظام عن طريق تمارين واستنفاجات تجريبية تجرى حسب الحالة، إما في الوحدة أو البلدية أو الولاية، وإما في إطار مخططات متكاملة.

- المرسوم رقم 85/232 المؤرخ في 25 أوت 1985 المتعلق بالوقاية

من أخطار الكوارث والذي يهدف إلى السهر على تطبيق أحكام المواد التي أقرها المرسوم السابق في حالة حدوث كوارث تتطلب التدخل السريع والفعال لإدارتها وتسييرها.

- القانون رقم 04-20 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 الذي يتعلق بالوقاية من الأخطار البرية وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة، الذي وضع بالشرح المفصل وحدد نوع الأخطار التي تسبب الكوارث وكذا حدد المقاييس المعنية بالتدخل حسب كل كارثة، وكيفية إعداد مخططات التدخل، وكذا كيفية إعداد مركز القيادة العملياتية وتسييره لمرحلة الكارثة حتى نهايتها، وقد حددت المادة رقم 02 من نفس القانون الخطر بوصفه بأنه كل تهديد محتمل على الإنسان وبيئته، يمكن

• الولائي والبلدي للتحضير لكل طارئ قد يحدث ويؤدي إلى خسائر كارثية، وقد حدد في مادته رقم 02 المقصود بكل من:

- الكارثة: اضطراب خطير في سير جماعة ما بسبب أحداث خطيرة من شأنها أن تؤدي إلى خسائر معتبرة على الصعيد البشري أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو البيئي.

- مقياس التدخل: تنظيم الموارد البشرية والمادية اللازمة للتكفل وتسيير كل جانب خاص من الكارثة.

- الموقع الحساس: هيكل قاعدي أو مؤسسة أو منشأة أو هيكل يضمن توفير السلع والخدمات ذات الأهمية الحيوية، والذي تؤدي الاختلالات المتعلقة به ذات النطاق الواسع إلى عواقب خطيرة على السكان والاقتصاد والبيئة

وقد حددت المادة رقم 03 منه الهدف من مخطط تنظيم النجدة وهو التكفل بكل حادث خطير يهدد الممتلكات والأشخاص والبيئة، لا سيما الكوارث المرتبطة بالمخاطر الكبرى، وفي المادة رقم 04 قسم مخططات تنظيم النجدة حسب طبيعة وحجم الكارثة أو الوسائل المجندة إلى ما يأتي:

- مخططات تنظيم النجدة الوطنية والذي يكون التدخل في حالة الكوارث الكبرى

- مخططات تنظيم النجدة ما بين الولايات إذا كانت الكارثة تمس عدة ولايات تتطلب تدخلها لها لإدارتها

- مخططات تنظيم النجدة الولائية إذا كانت الكارثة داخل إقليم الولاية الواحدة

- مخططات تنظيم النجدة البلدية على المستوى البلدي حسب خصوصية كل بلدية ونوع الكوارث الممكنة الحدوث فيها

- مخططات تنظيم النجدة للمواقع الحساسة يخص المنشآت الصناعية يمكن أن تكون مخططات تنظيم النجدة مشتركة فيما بينها إذا تعلق الأمر بكارثة وطنية

ان إعداد مخططات التدخل على مختلف المستويات يؤكد على حرص الدولة على التصدي للمخاطر والكوارث الممكنة الحدوث خاصة وأن هذه الألفية الأخيرة شهدت عدة كوارث هددت الأفراد وممتلكاتهم وهياكل ومؤسسات الدولة، فالتحضير لمواجهة هذه الكوارث أصبح حتمي وتوجب تسخير كافة الامكانيات البشرية والمادية والمالية ومختلف الوسائل والتجهيزات.

وحسب المادة رقم 09 من نفس المرسوم التنفيذي فمخططات تنظيم النجدة للولاية والبلدية تعد على أساس:

• معرفة المخاطر التي تهدد الولاية أو البلدية بالنظر إلى التاريخ والخريطة الخاصين بهما

• الملخص التحليلي للمخاطر

7. الدراسة الميدانية:

1.7. مجالات الدراسة

لكل دراسة مجالات رئيسية تستند إليها، وقد جاءت مجالات هذه الدراسة كما يلي:

• المجال المكاني: يقصد مكان اجراء الدراسة الميدانية وتتمثل في الادارة المحلية بولاية جيجل وتتمثل في:

- مديرية الحماية المدنية بولاية جيجل

- بلدية الجمعة بني حبيبي بولاية جيجل

- محافظة الغابات بولاية جيجل

• المجال البشري: يتمثل المجال البشري في مجموع أفراد عينة البحث والممثلين في الموظفين المعنيين بعملية إعداد مخططات إدارة الأزمات على المستوى المحلي على مستوى

مديرية الحماية المدنية بولاية جيجل، ومديرية الإدارة المحلية، ومحافظة الغابات على مستوى الولاية

• المجال الزمني: يشير المجال الزمني للدراسة إلى الوقت المستغرق لإنجازها، فالدراسة بدأت منذ اختيار موضوع المقال، وبعد ضبط ميدان الدراسة الميدانية بدأت الزيارات الميدانية إلى كل المؤسسات المعنية بالدراسة

2.7. منهج وعينة الدراسة: تم في هذه الدراسة استخدام المنهج الوصفي التحليلي، أما عينة الدراسة فموضوع التنسيق العملياتي المشترك لإدارة الأزمات في الادارة المحلية الجزائرية يعد من المهام التي تقتصر على فئة معينة من الموظفين في هذه الإدارات المختارة في دراستنا إما مشاركة أو متابعة أو تدخل أو ممارسة ميدانية، لهذا قمت بالمسح الشامل لكل الأفراد المعنيين بعملية إعداد مخطط إدارة الأزمات على المستوى المحلي والموضحين وفق الجدول الآتي:

جدول يوضح توزيع أفراد العينة

عدد المؤسسات	عدد الموظفين	عدد المعنيين بإعداد مخطط إدارة الأزمات	عدد الاستثمارات الموزعة	عدد الاستثمارات المسترجعة
الادارة المحلية	174	23	23	23
الحماية المدنية	66	27	27	27
محافظة الغابات	34	10	10	10
المجموع		60	60	60

8. عرض وتحليل بيانات الدراسة:

جدول رقم (01) يمثل البيانات الشخصية

النسبة المئوية	التكرارات	العينة	
		الخيارات الجوانبية	
93.33%	56	ذكر	الجنس
		أنثى	
		المجموع	
100%	60	أقل من 30 سنة	السن
		من 30 إلى أقل من 40 سنة	
		من 40 إلى أقل من 50 سنة	
		50 سنة فما فوق	
		المجموع	
28.33%	17	من 05 إلى أقل من 10 سنوات	الخبرة
		من 10 إلى أقل من 15 سنوات	
		15 سنة فما فوق	
		المجموع	

من مجموع عينة الدراسة والمقدرة بـ 60 مبحوث موزعين على مجموع الإدارات المحلية بولاية جيجل، جاء الجدول رقم (01) ليوضح نسبة تمثيل كل فئة من ذكور وإناث من المجموع الكلي، فكان حضور نسبة الذكور أعلى بنسبة 93.33%، وهو أمر منطقي لما يتطلبه هذا المجال من جهد كان فكرياً وأيضاً عضلياً بالخروج الميداني والمتابعة، ووجود نسبة كذلك معتبرة من جنس الإناث بنسبة 06.67%، وهذا لتعلم المرأة وشغلها منصباً في الإدارات وحتى مناصب إدارية قيادية، وبشيء من التفصيل فكل الإدارات المعنية ببحثنا سجلت تفوق العنصر الرجالي، وهي نسب مقبولة لطبيعة العمل في هذا المجال.

أما متغير السن في هذه الدراسة، وقد سجلت أكبر نسبة للفئة ما بين 30 سنة إلى أقل من 40 سنة بـ 68.33%، وهو الأمر المنطقي لوجود هذه الفئة في أعلى مراكز الجاهزية سواء الفكرية أو العضلية وتمكنها من التعامل مع مختلف الأزمات ميدانياً، ومن ثم تقديم اقتراحات والمشاركة في عملية التخطيط الاستراتيجي، لتكون ثاني أكبر نسبة للفئة الممتدة من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة بـ 18.34%، وهي الفئة التي تكون قد اكتسبت الخبرة خاصة في المجال الإداري ومجال التسيير، ليوصل المنحنى ووجود الفئة العمرية الموجودة فوق 50 سنة بـ 03.33%، كالثالث فئة وهي غالباً في مجال الاستشارة أو مجال التسيير كمنصب رئيس مكتب، رئيس مصلحة، أو مناصب عليا والجدول رقم (05) يوضح هذه المعطيات، فكلما زاد سن الموظف زادت خبرته وواصل ترقياته الإدارية والتسييرية، ومن ثم تزيد فعاليته في اقتراح ووضع خطط استراتيجية ومتابعة تطبيقها. الاستقرار الوظيفي

وكذا العمل في مجال معين لمدة طويلة يخلق لدى العامل امكانية تقديم الاضافة والتعامل بإيجابية مع المشكلات التي قد تحدث في العمل، فمن خلال المعطيات تبرز مجموع خبرات أفراد العينة، نجد أكبر نسبة تخص الفئة من 10 إلى أقل من 15 سنوات بـ 35%، ما يعني بداية تأثير فئة ذوي المستوى الجامعي في الإدارات التي يعملون بها كانوا إداريين أو تقنيين، تليها فئة من 05 إلى أقل من 10 سنة بنسبة 28.33%، وهي أيضاً من فئة الاطارات، وتتناقص النسبة لباقي الفئات، وهذه النتائج التي قدمتها النسب السابقة منطقية إذا ما قارناها مع النتائج التي جاءت في الجدول الخاص بالنسب.

الجدول رقم (02) يمثل: الاطلاع على محتوى الخطط الاستراتيجية الخاصة بإدارة الأزمات

النسبة المئوية	التكرار			احتمالات الاجابة
	النسبة المئوية	التكرار	احتمالات الاجابة	
68.33%	28.83%	11	روتينية	41 نعم
	19.51%	8	فيها اضافات	
	53.66%	22	مواكبة التطور السريع	
	100	41	المجموع	
31.67%	19 لا			
100	60 المجموع			

بما أن موضوعنا يخص التنسيق العملي لإدارة الأزمات وكذا اغلبية المبحوثين يتعاملون مع هذه العملية في احدى الحالات والمتمثلة في إما وضع الخطة، أو تقديم اقتراحات أو التعامل معها وتطبيقها ميدانياً، أو حتى كتابة ملاحظات وتقارير على مجموع الكوارث التي حدثت، ما هي النقائص المسجلة، أو تبيين ما هو موجود كان لزاماً علينا معرفة رأي المبحوثين في نقطة مهمة وهي هل أنتم مطلعون على محتوى الخطط الاستراتيجية الخاصة بإدارة الأزمات على مستوى المؤسسة، ونقصد هنا الاطلاع على كل التفاصيل لأن التعامل مع الخطة يكون في احدى صوره المعتادة، فكانت اجابة المبحوثين بالغالبية "نعم" بنسبة 68.33%، وهذا قبل وأثناء وبعد حدوث الكوارث والأزمات، أما عن تقييمهم فكانت أكبر اجابة تخص مواكبة للتطور السريع وهو الملاحظ ميدانياً بنسبة 53.66%، إذ تقوم الجهات المختصة والمخولت قانوناً بوضع اضافات وتقييمات مستمرة والتعامل مع الأزمات المستجدة وادراجها فيما يخص التكوين، أما اجابات المبحوثين على خيار روتينية بنسبة 28.83% ونسبة 19.51% لخيار فيها اضافات على التوالي، في حين قدرت نسبة غير المطلعين على الخطط الاستراتيجية وهو مجموع 19 مبحوث وهنا نقول بعدم مشاركتهم والاكتفاء بالتعامل الميداني فقط مع

مجموع المخططات الموجهة لمواجهة مختلف الأزمات.

الجدول رقم (03) يمثل: نوع الأزمات التي سبق وتم التعامل معها

احتمالات الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
- زلازل	03	5%
- فيضانات	17	28.33%
- حرائق طبيعية	17	28.33%
- حرائق مفتعلة	5	8.33%
- حوادث منزلية	07	11.67%
- الثلوج	06	10%
- حوادث المرور	05	8.33%
المجموع	60	100%

التواجد في قطاعات تتعامل مع مختلف الأزمات ينتج عنه ومنطقيا التعامل مع إحداها أو التخصص الموجود يفرض منطقيا التمكن من آليات السيطرة والتقليص من مخاطر وأزمات خاصة بعد تلقي تدريبات وتكوينات كانت منتظمة ومسطرة وفق برنامج أو دورية أو حتى مناسباتية ووفق ما تقتضيه دورة حدوث الأزمات وتنوعها، فجاء هذا السؤال حول طبيعة الأزمات التي سبق لأفراد العينة وأن تعاملوا معها سواء تخطيطا أو ميدانا فكانت أكبر نسبة للحرائق الطبيعية بـ 28.33% وهو امر طبيعي كون ولاية جيجل ولاية غابية وتشهد سنويا العديد من الحرائق فقد سجلت محافظة الغابات بين سنتي 2013 إلى 2019 ما يساوي 47086.241 تدخل لإطفاء الحرائق التي اشتعلت بمختلف بلديات الولاية.

وإذا أضفنا الحرائق المفتعلة فستزداد النسبة بـ 08.33%، وهذا ناتج عن نقص الوعي من قبل السكان المحاذين للمناطق الجبلية، أو من خلال تصرفات المصطافين في موسم الاصطياف، لتأتي أزمة الفيضانات في الترتيب الثاني بـ 17 تكرار ما نسبته 28.33%، وهذا لكون ولاية جيجل الأولى في كمية التساقط لعديد السنوات.

الجدول رقم (04) يمثل: أول اجراء يتم التخطيط للقيام به عند ظهور مؤشر لحدوث الأزمة

احتمالات الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
- تحديد الجهات المعنية بالتدخل	17	28.33%
- تحديد نوع الأزمة	09	15%
- البحث عن المعلومات الكافية	11	18.33%
- دراسة الظروف المحيطة	07	11.67%
- تقييم المرحلة	03	5%
- التدخل	13	21.67%
المجموع	60	100%

تمر معالجة الأزمة بثلاثة مراحل وهي ما قبل حدوث الأزمة أي الجانب الوقائي والوجود في الحالة الطبيعية، ثاني مرحلة هي وقوع الأزمة وبالتالي كيفية التعامل معها بتطبيق الاستراتيجيات والمخططات الموضوعية والجهازية مسبقا مع إدخال تعديلات وفق ما تتطلبه الأزمة من تزايد تسارع أو غير متوقع، أما المرحلة الأخيرة وهي مرحلة ما بعد الأزمة والتعامل مع مخلفاتها بعد التأكد من انتهائها وانتهاء الحدث الرئيسي، لأن الأزمة ويحدثها وبأشكال عنيفة قد تسبب العديد من الأزمات، وبما أن أفراد العينة لهم علاقة مع التخطيط لإدارة الأزمة وخاصة فئة الإداري سيجيبون عن أول اجراء يخططون له عند ظهور مؤشرات لأزمة ما، وكانت الاجابة تحديد الجهات المعنية بالتدخل هي الأولى بنسبة 28.33%، وهنا تسجيل ملاحظة وجود 14 مقياس حول الكوارث والأزمات، إذ تحوز كارثة الزلزال على 14 مقياس يتدخل جميع المصالح وبالتالي فتحدد الكارثة وتحديد الجهات المعنية للتدخل واحداث تنسيق من شأنه أن يساهم في السيطرة والتحكم الميداني في آثار الكارثة، وتليها الاجابة الثانية وهي التدخل بنسبة 21.67%، وهو تعبير ومؤشر عن وجود السرعة، وكذا الفعالية والتحضير والجاهزية، ولكن تعدد القطاعات المشاركة سواء في إعداد الخطة والخطة المشتركة نظريا وميدانيا جعلنا نتساءل ما هي الخطوات وأول الاجراءات المتخذة من قبل الفاعلين في إدارة الأزمة، أو حتى التساؤل حول الاجراء المشترك، فكانت الاجابة الأولى لتحديد الجهات المعنية بالتدخل، وبطبيعة الحال كل أزمة لها خصائص وتداعيات، وبالتالي بمجرد حدوث أي أزمة تطبق خطة مشتركة موضوعا سلفا وكل مرة يتم التجديد في الخطة إن وجد خلافا واضحا، ثالث خيار كان للبحث عن المعلومات الكافية حول نوع الأزمة بنسبة 18.33%، وضرورة الاطلاع الميداني للأزمة قصد مباشرة الاجراءات والحد من انتشارها، لتأتي بعدها مرحلة تحديد نوع الأزمة ودراسة الظروف المحيطة لتكون مرحلة تقييم المرحلة بآخر مرحلة، ليأتي رابع خيار فكان لتحديد نوع الأزمة بنسبة 15%، من اجابات المبحوثين، وهذا لربح عامل الوقت وتحديد الهدف بدقة، وتسخير ما يلزم من امكانيات وموارد مختصة.

الجدول رقم (05) يمثل: العوامل الأكثر مساهمة في تطوير الخطط المشتركة لتسيير الأزمات

احتمالات الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
- الخبرات البشرية	20	33.33%
- فحائية حدوث الأزمة	01	1.67%
- التكوين	25	41.67%
- الوسائل والمعدات	12	20%
- كثرة تكرار نوع معين من الأزمات	02	3.33%
المجموع	60	100

الملاحظات وهو المطلوب سواء من معدي الخطة أو من منفذها، وبمجرد معرفة النقائص يقترح المشاركون عرض برامج تكوينية، وهذا باتفاق 11 مبحوث نتيجة التدريب الجيد مع التطور المتواصل والتغيرات الجوهرية التي تحدث على الأزمات وحتى حدوث أنماط جديدة يصعب التعامل معها.

الجدول رقم (07) يمثل: نوع العراقيل التي تعيق عملية اعداد

مخطط تنسيقي لإدارة الأزمات

النسبة المئوية	التكرار			احتمالات الاجابة
	النسبة المئوية	التكرار	احتمالات الاجابة	
%61.67	%24.32	09	تقنية	37
	%13.52	05	إدارية	
	%16.21	06	تنظيمية	
	%02.70	01	مجتمعية	
	%05.05	02	بيئية	
	100	37	المجموع	
%19.16	23			لا
100	60			المجموع

من خلال معطيات الجدول نسجل أن أغلب المبحوثين أقررو بوجود عراقيل حقيقية ومؤثرة على صناعة الخطة الاستراتيجية المشتركة ذات التنسيق العالي المتكامل، فكانت غالبية اجابة المبحوثين بنعم لوجود العراقيل بنسبة %61.67، أما الذين أقررو بعدم وجود عراقيل جاءت نسبتهم %19.16 ولو لاحظنا لوجدناها نفس النسبة للذين لا يستعملون طرق وأساليب متطورة في الادارة، أي وجود مخططات لم

تسجل عليها اضافات، أما عن أهم العراقيل التي تواجه المبحوثين فكانت بفارق مبحوث فقط بين العراقيل التقنية بـ 09 مبحوث ما نسبته %24.32، والعراقيل الادارية بـ 05 مبحوث أي بنسبة %13.52، والعراقيل التنظيمية بـ 06 مبحوث ما يمثل نسبة %16.21، أي تواجد هذه العراقيل الثلاث على مستوى واحد من التأثير، فنقص الوسائل والمستلزمات خاصة بوجود التعقيد في نوع الازمة وضرورة الاستعانة بالأجهزة الدقيقة والحساسة، وحتى بوجود الازمة في أماكن تتطلب الآليات الضخمة، أو المروحيات لإخماد الحرائق، أو أجهزة الكشف كما في الأخطار الاشعاعية والنووية وعلوم البكتيريا، والأجسام اللامتناهية في الصغر، اما عن الاطار المجتمعي فهو الأخر يساهم بنسبة %02.70، وهذا لعدم التعاطي الايجابي مع المشاريع المسجلة، أو من ناحية عدم الاهتمام بمجال التوعية واتباع التدابير اللازمة وتوفير الشروط الصحية، أو الأخذ بالجانب الوقائي أو بعدم التعامل الفعال مع الإدارات ذات

لا تخلو أي خطط من النقائص وهذا لعدم وجود تنسيق عالي أو للتغير المستمر في منحنى حدوث الأزمات، وتوضح هذه الاختلافات حين القيام بالتطبيقات الميدانية، لذا وجب توفر العديد من العوامل قصد التمكن من سد الثغرات والوصول إلى خطة مشتركة يمكن تطبيقها للحد من تطور الأزمات، فحسب اجابات المبحوثين أهم عامل هو التكوين بنسبة %41.67، لما يتطلبه التعامل مع الأزمات، وهنا نميز بين التدريب الميداني خاصة في مجال عمل الحماية المدنية، أو مجال التكوين الإداري المتواصل للإداريين خاصة المساهمين في اعداد الخطة الاستراتيجية والاطلاع على المستجدات.

أما ثاني نسبة فكانت لخيار الخبرات البشرية بـ %33.33، وهو الفاعل الأساسي ومحور إدارة الأزمات في الدول خاصة المتطورة،

التي اعطي أهمية بالغة لتنمية الموارد البشرية في شتى المجالات، في حين ثالث عامل هو الوسائل والمعدات بنسبة %20، من اجابة المبحوثين، لأنه وبالوسائل المتطورة نتمكن من السيطرة على الأزمات والقضاء عليها.

وكانت اجابة كثرة تكرار نوع معين من الأزمات، وكذا فجائية الحدوث الأزمات وهما في نفس السياق بتكرار 03 مجتمعتين واعتبارهما

عاملين مساهمين في عملية التطوير، لأن التكرار يعطي الفرصة ويبرز

تفاصيل الأزمات ومسار تطورها ومن تم التخطيط الجيد لها.

الجدول رقم (06) يمثل المواضيع المقترحة للنقاش أثناء الاجتماعات التنسيقية حول تسيير الأزمات

النسبة المئوية	التكرار	احتمالات الاجابة
%13.33	08	- تقديم مقترحات جديدة
%15	03	- التعريف بأخطار جديدة
%18.33	11	- عرض تجارب تكوينية
%31.67	19	- توضيح آليات تدخل متطورة
%20	12	- تقييم تجارب السابقة
%11.67	07	- تقييم المهام المشتركة
100	60	المجموع

اجابات المبحوثين على هذا السؤال جاءت متقاربة جدا ولا تكاد النسب والفوارق بين الاجابات عن الخيارات الجوابية تذكر، وهذا ان دل على شيء إنما يدل على أهمية كل العناصر والتحفيز لكل المعطيات من أجل انجاح وبناء الخطة، وكانت أعلى اجابة لتوضيح آليات تدخل متطورة، أما تقييم التجارب السابقة فجاءت في المرحلة الثانية وهذا أمر منطقي جدا لاستخلاص النتائج والعبر وتعويض النقائص وتسجيل

الصلة بالأزمة.

الجدول رقم (08) يمثل: تقييم عملية التنسيق المشترك

احتمالات الاجابة	التكرار	النسبة المئوية
- تنسيق عال	23	38.33%
- تنسيق محدود	29	48.33%
- لا يوجد تنسيق	08	13.34%
المجموع	60	100%

مؤشرات على حدوث أزمة معينة، هي تحديد الجهات المعنية بالتدخل وهذا بنسبة 32.56% وهو ما يؤكد وجود السرعة والفعالية والتحضير وكذا الجاهزية، ففي هذه الحالة كل قطاع يعلم بما يتوجب عليه القيام به، لأن تعدد القطاعات المشاركة سواء في إعداد الخطة والخطة المشتركة نظريا وميدانيا يساهم في التحكم المناسب في مؤشرات أي أزمة قد تظهر، كما تعكس اجابة المبحوثين على هذا السؤال مدى التقدم الموجود في مجال إدارة الأزمات، وبالتالي بمجرد حدوث أي أزمة تطبق خطة مشتركة موضوعا سلفا وكل مرة يتم التجديد في الخطة إن وجد خلافا واضحا.

ان أهم العوامل التي تساهم في نجاح عملية التنسيق من خلال التخطيط لتسيير الأزمات أثناء حدوثها، والحد من تطورها، فقد أجمع أغلب أفراد العينة على ضرورة توفر أهم عامل وهو التكوين المعد حسب البرامج المتطورة ويغلب عليه الجانب الميداني، وأيضا توفر المورد البشري واعطائه أهمية بالغة واشراكه في عملية التخطيط للحالات الطارئة، ولتتجح هذه العملية يجب توفر المعدات والوسائل المتطورة التي تمكن من السيطرة على الأزمة.

كما تؤكد اجابات المبحوثين على السؤال الخاص بالتنسيق المشترك بين الفاعلين في مجال تسيير الأزمات، وهذا على كل المستويات سواء على المستوى الأولي من مرحلة ما قبل الأزمة من خلال إعداد مخطط ميداني مناسب مراعي لخصوصية المنطقة وطبيعة الأزمات التي يمكن أن تحدث، أو خلال مرحلة حدوث الأزمة من خلال التدخل وتوفير المعلومات الضرورية عن الموقف الأزموي، وكذلك وجود المورد البشري ومختلف الوسائل المعدات التي تتطلبها هذه المرحلة، وحتى على المستوى النهائي أي مرحلة ما بعد الأزمة من خلال تسيير مخلفاتها وتقييم المرحلة السابقة فقد أقر ما نسبته 33.84% أن هناك تنسيق واتفاق على طريقة تبليغ الرأي العام بكل التطورات والمستجدات واختيار الوسيلة المناسبة لذلك فكان الخيار لمواقع التواصل الاجتماعي وهذا طبعا يتماشى والتقدم العلمي والتكنولوجي في مجال التواصل، كما نشير هنا لوجود مواقع رسمية لكل المؤسسات في الفضاء الأزرق تستعملها لإعطاء المعلومة الصحيحة لتفادي الإشاعة والأخبار المغلوطة وتجنب التهويل الاعلامي في الجانب السلبي.

وقد أكدت اجابات المبحوثين على السؤال الرئيسي في هذا المحور والذي يبحث عن مستوى الرضا على محتوى الخطط الاستراتيجية التي تخطط لتسيير الأزمات على مستوى كل القطاعات المعنية في دراستنا هذه، فقد أقر أغلب المبحوثين بأن مستوى رضاهم متوسط على محتوى الخطط الاستراتيجية التي يتم اعدادها في مجال تسيير الأزمات، اذ تعتمد العديد من الادارات في التعامل مع الأزمات بالوسائل البسيطة، إلى جانب المورد البشري سواء المتخصص والمكون أو المورد الاداري الذي يساهم في توفير الظروف الملائمة لسير العمل.

جاء هذا الجدول كإجابة على السؤال المقترح حول المرحلة التقييمية لعملية التنسيق المشترك ما بين الادارات المساهمة في إدارة الأزمات - تخطيطا وتنفيذا - فكانت أعلى نسبة لتنسيق محدود، وهي اجابة منطقية جدا لعدم توفر العديد من المبحوثين لكامل المعطيات حول باقي الأطراف والادارات الأخرى والتعامل فقط مع الادارة المعنية، كانت هذه الاجابة بنسبة 48.33%، والملاحظ ميدانيا بأن المخططات المشتركة تكون عادة بالمراسلات الادارية، أي بمجرد حدوث أزمة تتضح الاختلالات وتتداخل الصلاحيات، أما عن التنسيق العالي فأقرته نسبة 38.33% من مجموع المبحوثين، ويبقى التقييم الحقيقي لعملية التنسيق المشترك للمشرفين والمسؤولين عن اعداد وتنفيذ الخطة المشتركة.

9. مناقشة النتائج في ضوء فرضيات الدراسة

1.9. مناقشة النتائج في ضوء الفرضيتين الجزئيتين:

بعد الحصول على اجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة الاستمارة التي وزعت عليهم تم تفرغ البيانات في جداول إحصائية، وذلك بهدف مناقشة فرضيات الدراسة في ضوءها كما يلي:

أقر أغلب المبحوثين بأنهم مطلعين على الخطط التي يتم وضعها بهدف إدارة الأزمات، إما أثناء وضع الخطة، أو تقديم اقتراحات أو التعامل معها وتطبيقها ميدانيا، أو حتى كتابتها ملاحظات وتقارير على مجموع الكوارث التي حدثت ونقصد هنا الاطلاع على كل التفاصيل لأن التعامل مع الخطة يكون في احدى صورته المعتادة، فاجابات المبحوثين على هذا السؤال تؤكد أنها لأنه حسب القرار الوزاري رقم 19-59 المؤرخ في 02 فيفري 2019 يقر في مادته رقم (08) بضرورة إعداد مخططات تنظيم النجدة للولاية والبلدية التي تعد مخططاتها وفق معرفة المخاطر التي تهدد الولاية أو البلدية بالنظر إلى التاريخ والخريطة الخاصين بهما، وأيضا المخلص التحليلي للمخاطر، كما جاء في المادة رقم (11) من نفس القانون بضرورة إعداد مخطط للموقع الحساس من قبل المستغل للموقع بالاشتراك مع مصالح الحماية المدنية.

- أقر أغلبية أفراد العينة بأن أول قرار يتم اتخاذه عند ظهور

2.9. النتيجة العامة

- سليم بطرس جلدة. (2011). الاستراتيجيات الحديثة لإدارة الأزمات. الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع.
- شرف الدين. (2006). مبادئ الإدارة المحلية. مصر: شباب الجامعة للنشر.
- مجدي أحمد محمد. (2013). سيكولوجية الأزمات والشدائد. مصر: دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر.
- محمد أبوسمرة. (2011). الاتصال الإداري والاعلامي. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.
- وصفي الهزايمة. (2004). القيادة وإدارة الأزمات التربوية. الأردن: عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
- عبد العزيز صالح بن حبتور. (2009). الإدارة العامة المقارنة. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- محمد سيد فهمي. (2011). إدارة الأزمة مع الشباب. مصر: المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع.
- محمد نصر مهنا. (2004). إدارة الأزمات. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- موسى خليل. (2011). الإدارة المعاصرة (المبادئ، الوظائف، الممارسة). لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات.
- محمد علي شمس الدين، اسماعيل محمد الفقي. (2007). السلوك الإداري (مدخل نفسي اجتماعي للإدارة التربوية). الأردن: دار الفكر للنشر والتوزيع.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2004). العدد 17-84.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2011). العدد 37.
- المرسوم التنفيذي. (2019). رقم 59/19. يحدد كفاءات إعداد مخططات تنظيم النجدة وتسييرها
- štrebel, P. (1991). Crisis intervention strategies. Newyork: fres press.

من خلال تحليلنا للمعلومات المتحصل عليها من ميدان الدراسة ومناقشتنا للنتائج المتوصل إليها في ضوء الفرضيتين الجزئيتين المطروحتين نقرّ بوجود تنسيق عملياتي في مجال تسيير الأزمات بين كل القطاعات الفاعلة كل حسب دوره ومهامه وامكانياته، وكما تنص القوانين والمراسيم في هذا المجال، فالتنسيق العملياتي حسب المبحوثين وكتقييم لخبراتهم في مجال إعداد مخططات لتسيير الأزمات عملية ضرورية بل حتمية يجب أن تحظى بمزيد من الاهتمام والدعم.

10. خاتمة: في مناقشته لمجموع العناصر التي وضحت أهم النقاط الخاصة بالتنسيق العملياتي المشترك واعتباره العنصر الأساس الذي يمكن من الوقاية كأسلوب استباقي، وكذلك كأسلوب للعمل الميداني والتدخل أثناء حدوث الكوارث والأزمات نقرّ بضرورة وضوح المهام والمسؤوليات وعدم تسجيل تداخلات بين المؤطرين لإدارة الأزمات بكل مراحلها، قصد الوصول لزيادة الكفاءة الإدارية وتحقيق أحسن النتائج سواء بالتعامل مع النتائج أو التسريع من وتيرة إنهاء الأزمة والسيطرة عليها، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال ضرورة وجود فرق عمل مدربة ومؤهلة، وكذلك وجود تنسيق إداري فعّال، والتواجد الميداني مع تسجيل الملاحظات وترجمتها لعمل سواء بالوسائل أو إجراء تغييرات واضطرارية لعمل الخطة، كما نعيد التذكير بضرورة وجود تنسيق إداري مشترك على أعلى مستوى قصد مجابهة مختلف الأزمات، خاصة ما تعلق بالترتيب المنظم والمتناغم للجهود البشرية، والعمل على تحقيق الأهداف المشتركة بتداول المعلومات والتقدير الصريحة اللازمة للخطة، وكذلك بوجود نظام اتصالي فعّال، وهو ما يطلق عليه مصطلح اتصال الأزمة أو خلية الأزمة، والموجود ضمن عنصر الاتصال المؤسسي والذي يعمل على إنتاج وتوفير البيانات والمعلومات كانت متعلقة بالأمور الداخلية للمؤسسة، أو كقراءة واستيعاب ما يحدث في البيئة الخارجية، ولن تكون كل هذه المحطات إلا بوجود قيادة حقيقية وواقعية ومدربة، لعمليها على تحقيق الترابط بين الاستراتيجيات الموضوعية والأهداف المحددة والامكانيات المتوفرة، وكلنا يعلم ما لخصائص القائد من تأثير على المرؤوسين واحداث تفاعلات تنظيمية أو ودية لنجاح ما صنع، وما اتخذ من قرارات على مستوى إدارة الأزمات، كل هذا قصد التحكم والسيطرة.

- تضارب المصالح

يعلن المؤلف أنه ليس له تضارب مصالح

قائمة المصادر والمراجع

- أحمد ماهر. (2000). كيف ترفع مهاراتك الادارية في الاتصال. مصر: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- رضوان بلخيري. (2013). مدخل للاتصال والعلاقات العامة. الجزائر: جسور للنشر والتوزيع.